المختصر



فيما لعلم القراءات من أثر

د.غمدان أحمدرزق شريح

المقدمة

الحمد لله حق حمده، والثناء عليه بما هو أهله، نحمده على أن منّ بالقرآن العظيم، والصراط المستقيم، الذي أنار بمصابيحه الزاهرة قلوب أوليائه، وبهر بحججه البالغة كيد أعدائه.

والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، المخصوص بالقرآن المبين، والكتاب المستبين، وعلى آله وأصحابه الذين تلقوه من فيه رطباً غضّاً، وأدوه إلينا صريحاً محضاً، وعلى تابعيهم الذين واظبوا عليه سماعاً وعرضاً، ونقلوه إلينا حرفاً حرفاً، وبعد:

فإن أولى ما صرفت إليه العناية وأعمل فيه الفكر كتاب الله تعالى ذكره، إذ شرف العلم على قدر شرف المعلوم، "ثم العلوم المتعلقة به كثيرة، وفوائد كل علم منها غزيرة، لكن الأهم أولاً إتقان حفظه وتقويم لفظه، ولا يحصل ذلك إلا بعد الإحاطة بما صح من قراءاته، وثبت من رواياته، ليعلم بأي لفظ يقرأ، وعلى أي وجه يروى".فلما كان علم القراءات بهذه الأهمية، كانت مصادره من أجل المصادر وأزكاها، القرآن الكريم وحي من الله وعلم القراءات من القرآن فلا يشكك فيه إلا جاهل، أو مغرض ، كيف لا وقد تلقى بعض القراء القرآن من الصحابة وبعضهم من التابعين ، فذكرت في هذا البحث مصادر وأدلة للقراءة ، سائلا المولى بها النفع.

المؤلف /غمدان أحمد

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه في الكتاب العزيز والدفاع عنه بالبرهان والدليل.

مشكلة البحث

تمكن مشكلة البحث في تشابه الأدلة حيث كلف الباحث في دقة النقل الذي يتناسب مع موضوع البحث.

يتكون البحث من مباحث على النحو التالي

المبحث الأول تعريف القراءات

المبحث الثاني أهمية علم القراءات.

المبحث الثالث تواتر القراءات العشر.

المبحث الرابع تنويع القراءة لأكثر من قارئ.

المبحث الخامس القراءات المتواترة.

المبحث السادس كثرت الأدلة في علم القراءات.

المبحث السابع علم القراءات، والمعرفة بمذاهب الفقهاء للدارقطني.

المبحث الثامن علم القراءات أصله ورواته.

المبحث التاسع نشأة علم القراءات.

المبحث العاشر بلـــدان القـــراء.

المبحث الحادي عشر أقسام القراءات باعتبار السند.

المبحث الثاني عشر من أهداف تعليم علم القراءات ما يأتي.

المبحث الثالث عشر أول من ألف في علم القراءات.

المبحث الرابع عشر القراءات المتواترة.

المبحث الخامس عشر أصول علم القراءات.

المبحث السادس عشر من أمثلة اختلاف القراءة.

المبحث السابع عشر مصطلحات العلماء في الوقف.

المبحث الثامن عشر الشاذ من القراءة.

المبحث التاسع عشر الموضوع.

المبحث العشرون حكم الجمع.

المبحث الحادي والعشرون الفرق بين القراءة المتواترة والشاذة.

المبحث الثاني والعشرون وجوه القراءات.

المبحث الثالث والعشرون أصل القراءات القرآنية.

المبحث الرابع والعشرون المصطلحات التي كانت مشتهرة بين القراء.

المبحث الخامس والعشرون حكم الطعن في القراءات.

المبحث السادس والعشرين الأسانيد وعرضها.

المبحث السابع والعشرون بعض ما جاء في الرواية عند العلماء.

المبحث الثامن والعشرون تاريخ القراءات.

المبحث الأول : تعريف القراءات

"القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله. فخرج بهذا التعريف علم: اللغة، والنحو، والتفسير".

أو هي مذهب يذهب إليه إمام من الأئمة مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات عنه.

وهي اختلاف في اللهجات وكيفية النطق وطرق الأداء فقط، من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين، إلخ، نزل بها جبريل على النبي -صلى الله عليه وسلم، فأقرأها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صحابته.

فكانوا إذا أخذ أحدهم كيفية مخالِفَة لما أخذ الآخر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقرأ على مسمع أخيه أنكره، واحتكما إلى النبي -صلى الله عليه وسلم، فأقرَّ كلًّا على قراءته، وأعلن أنها مطابقة لما أنزل".

وقد مرَّ بك ما رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في المبحث الذي قبله.

وما رواه مسلم عن أُبَيّ بن كعب[1].

---

[1] دراسات في علوم القرآن ص ٨٨.

المؤلف: محمد بكر إسماعيل (المتوفى: ١٤٢٦هـ)

المبحث الثاني: أهمية علم القراءات

تكمن أهمية علم القراءات لتعلقه بأعظم كتاب؛ ألا وهو كتاب ربنا عزوجل. فمنه يستمد الفقهاء الأحكام الشرعية، وتجد الفقهاء يرجعون إلى القراءات في بعض الأحكام الفقهية كما في قوله تعالى:{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)} البقرة: ٢٢٢، ففي القراءة الثانية {يطّهرن} فيحكمون باستصحاب الحرمة قبل الاغتسال إذ لم يثبت تواتر التخفيف. كما يحكم آخرون علي الجواز، أي جواز المباشرة بالحائض قبل الاغتسال، وبعد الطهارة لعموم قوله تعالي: {فأتوا حرثكم أنّي شئتم} مَع التركيز علي أنّهم علي هذه القاعدة كأصل من الأصول المعتمد عليها في حال عدم وجود مبرّر ومبيّن آخر للحكم ويعتبر هذا عندهم كأصل للخروج من المأزق.

والقراءات مرجع أهل اللغة أيضا: ولذلك عندما يحتدم الخلاف النحوي . كما هو الحال بين البصريين والكوفيين . نجد أن الاستشهاد بالقراءة القرآنية قائم على أشُدّه, وحاضر في كل مساجلات الخلاف , وذلك يظهر جلياً في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وإليه يرجع أصحاب الإعجاز العلمي، وقد أسلم عدد كبير من علماء النصارى بعد أن وجدوا القرآن قد تحدث عن اكتشافاتهم المعصرة منذ أربعة عشر قرنا. ولقد أقرأ جبريل عليه السلام نبينا محمدا – صلى الله عليه وسلم – القرآن بالقراءات، فلذلك وجب علينا أخذه بالقراءات، ولا يلزم هذا أن يقرأ كل أحد القراءات كلها بل هو فرض كفاية. فكل واحد يقرأ القرآن فهو يقرأه برواية، وهكذا.

والقراءات تيسير من الله عزوجل لتلاوة هذا الكتاب العزيز، فهي قرآن يجب على المسلمين حفظه والاهتمام به ونقله جيلا عن جيل.

وقد تكفل الله عزوجل بحفظ هذا الكتاب العزيز، فحفظ الله عزوجل لنا هذا القرآن وقيظ أناسا يحفظونه بقراءاته ووجوهه.

وقد انتشرت القراءات في زماننا هذا أيما انتشار، وصارت بعض البلدان معروفة برواية أو بقراءة معينة، فمثلا بلاد المغرب معروفة برواية ورش، والسودان برواية الدوري، والجزيرة العربية برواية حفص عن عاصم، وهكذا. علم القراءات رعاية ولاة الأمرله، واشتهر فيه: «أبو بكر بن يحيى بن محمد بن خلف الإشبيلى» المتوفى عام (٦٠٢هـ= ١٢٠٥م)، و «على بن محمد بن يوسف اليابرى الضرير» المتوفى عام (٦١٧هـ= ١٢٢٠م)[1].

[1] الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي ١٤/ ١١١.

المبحث الثالث: تواتر القراءات العشر

الأمة أجمعت على صحة القراءات الكثيرة التي نُقِلَت بالتواتر[1]. والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري بل هو رأي أبي شامة في نقل آخر صححه الناقلون عنه وجوزوا أن يكون الرأي الآنف مدسوسا عليه أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد. ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزري يصول فيه ويجول ويسهب ويطرب واضعا للحق في نصابه دافعا للخطأ وشبهاته. فاقرأه واصبر على الإكثار والتطويل فإن المقام دقيق وجليل {وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}[2].

التحقيق تواتر القراءات العشر كلها: والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري بل هو رأي أبي شامة في نقل آخر صححه الناقلون عنه وجوزوا أن يكون الرأي الآنف مدسوسا عليه أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد.

---

[1] دراسات في علوم القرآن ٨٢/١.

[2] مناهل العرفان في علوم القرآن ٤٤١/١.

المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)

المبحث الرابع: تنويع القراءة لأكثر من قارئ

"قال النووي رحمه الله تعالى: وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة أخرى، والأولى دوامه على تلك القراءة ما دام في ذلك المجلس. وقال الجعبري([1]) والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلقت إحداهما بالأخرى وإلا كره, قال في النشر: قلت وأجازه أكثر الأئمة مطلقا, وجعلوا خطأ ما نعى ذلك محققا, قال: والصواب عندنا في ذلك التفصيل فنقول إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ" [البقرة الآية: ٣٧] برفعهما أو بنصبهما ونحو: "وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاءُ" [آل عمران الآية: ٣٧] بالتشديد والرفع و"أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ"[2]

[1] الجعبري : هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الجعبري ولد في حدود الأربعين، وسمع في حياة ابن خليل، وتلا ببغداد بالسبع على ابن الوجوهي، وقرأ التعجيز حفظاً على مؤلفه تاج الدين ابن يونس، وسمع من جماعة، ، انظر الزركشي ١: ١٧ والدرر الكامنة ١: ٥١.

[2] النشر في القراءات العشر ١٨/١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢٨/١.

المبحث الخامس: القراءات المتواترة

تواتر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– "أن القرآن أنزل على سبعة أحرف" –أي: سبعة أوجه من أوجه القراءة– تتضمن مختلف لغات العرب ولهجاتها الفصحى، وعلى رأسها لغة قريش حيث كان نزول القرآن أول ما نزل بها. وكان صلى الله عليه وسلم يقرئ أصحابه بهذه الأحرف فيذهب كل واحد منهم وهو يقرأ بقراءة غير التي يقرؤها صاحبه.

وتفرق الصحابة في البلاد، وأخذ عنهم الناس القرآن، ثم كثر تنازع الناس واختلافهم في القراءة، حتى خشي حذيفة بن اليمان –رضي الله عنه– أن يصيبهم مثل ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف في كتابهم.

لقد كان الصحابة –رضوان الله تعالى عليهم أجمعين– على وعي وإدراك تام لمعنى هذه الأحرف المختلفة والمقصود منها بعد أن علمهم النبي –صلى الله عليه وسلم– أما الناس فلم يصل إدراكهم وفهمهم إلى ما وصل إليه أولئك[١].

---

[١] قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ص١٩.

المؤلف: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ..

المبحث السادس: كثرة الأدلة في علم القراءات

عن زهير بن معاوية قال حدثتنا أم عمر وبنت شمر قالت: سمعت سويد بن غفلة يقرأ (وعيس عين) يريد] وَحُورٌ عِينٌ [الواقعة:٢٢] قال صالح: ألقيت هذا على أبي زرعة فبقي متعجباً وقال: أنا أحفظ في القراءات عشرة آلاف حديث. قلت: فتحفظ هذا؟ قال: لا[1].

يرى الباحث:

علم القراءات هو قرآن والله قد تكلف بحفض القرآن؛ فعلم القراءات من العلوم المحفوظة. وتعدد الأدلة يدل على الأهمية، وإن وجد من أحاديث ضعيفة أو موضوعة، فلا تضر الأصالة في النقل، ففي الصحيح الكثير المغني.

[1] التصنيف الموضوعي لتاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ١/١١٩.

المبحث السابع: علم القراءات، و المعرفة بمذاهب الفقهاء للدارقطني

قال الخطيب: أبو الحسن الدارقطني له في القراءات كتاباً مختصراً موجزاً، جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب، وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن، يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه. ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنفه، يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام.

المبحث الثامن: علم القراءات أصله ورواته

هو علم يُبحث فيه عن وجوه أداء الألفاظ القرآنية. وقد تواتر من هذه القراءات سبع وزاد البعض ثلاثاً أخرى، وهى منسوبة إلى عدد من مشاهير القرَّاء، هم: نافع المدنى، المتوفَّى سنة (١٦٩هـ). ابن كثير المكى، المتوفَّى سنة (١٢٠ هـ). أبو عمرو بن العلاء البصرى، المتوفَّى سنة (١٥٤ هـ). عبد الله بن عامر الشامى، المتوفَّى سنة (١١٨ هـ). عاصم بن أبى النجود الكوفى، المتوفَّى سنة (١٢٧ هـ). حمزة بن حبيب الكوفى، المتوفَّى سنة (١٥٤ هـ). الكسائى الكوفى، المتوفَّى سنة (١٨٩هـ). يعقوب الحضرمى، المتوفَّى سنة (٢٠٥ هـ). أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى، المتوفَّى سنة (١٣٠ هـ). خلف بن هشام بن ثعلب، المتوفَّى سنة (٢٢٩ هـ). ومن أشهر المؤلَّفات فى القراءات: كتاب التيسير لأبى عمر الدانى، المتوفَّى سنة (٤٤٤ هـ). كتاب النشر للجزرى، المتوفَّى سنة (٨٣٣ هـ). غاية المهرة فى الزيادة على العشرة للجزرى.

المبحث التاسع: نشأة علم القراءات

من المعلوم لدى المشتغلين بالعلوم الشرعية أن المعوّل في تلقي القرآن الكريم هو السماع والمشافهة من ثقة عدل ضابط عن مثله إلى النبي -صلى الله عليه وسلم، وقد أخذ الصحابة القرآن عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالسماع والمشافهة، ومن لم يسمع منهم عن الرسول -صلى الله عليه وسلم، سمعه من مثله، ومنهم مَنْ أخذ القرآن عنه -صلى الله عليه وسلم- بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرَّقوا في البلاد, فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين من التابعين، وهلمَّ جرًّا حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها، ويعنون بها، وينشرونها بين العباد في كل وادٍ وناد.

"هذا منشأ علم القراءات واختلافها، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم، لكنه -على كل حالٍ- اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، وكلها من عند الله، لا من عند الرسول، ولا من عند أحد من القراء أو غيرهم([1]).

---

[1] دراسات في علوم القرآن ٩١/١.

المؤلف: محمد بكر إسماعيل (المتوفى: ١٤٢٦هـ)

ط: دار المنار.

المبحث العاشر: بلـــــــدان القــــــــــراء

وبمكة اشتُهِرَ: عطاء، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن أبي مليكة، وعبيد بن عمير، وغيرهم.
وبالبصرة اشتُهِرَ: عامر بن عبد القيس، وأبو العالية, وأبو رجاء، ونصر ابن عاصم، ويحيى بن يعمر، وجابر بن زيد، والحسن البصري، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم.
وبالكوفة اشتُهِرَ: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، والربيع بن خيثم، والحارث بن قيس، وعمر بن شرحبيل، وعمر بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزِرّ بن حبيش، وعبيد بن فضلة، وأبو زرعة بن عمرو، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي، وغيرهم.
وبالشام: المغيرة المخزوميّ، وخليد بن سعيد صاحب أبي الدرداء.
ثم تفرَّغَ قوم للقراءات يضبطونها، ويعلمونها, ويعنون عناية فائقة بأسانيدها حفظًا وتمحيصًا, فكان بالمدينة منهم: أبو جعفر بن يزيد القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم.
وكان بمكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن.
وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي.
وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.
وكان بالشام: عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الزماري، ثم شريح بن يزيد الحضرميّ. وذاعت شهرة بعض هؤلاء في الأمصار، حتى صاروا أئمة يُرْحَل إليهم، ويُتَلَقَّى منهم، وزادت الثقة فيهم وفي سعة علمهم أكثر من غيرهم.

المبحث الحادي عشر: أقسام القراءات باعتبار السند

ضبط علماء القراءات الأسانيد التي وصلت إليهم عن طريقها ضبطًا محكمًا، وقسَّموا هذه الأسانيد إلى أربعة أقسام: قراءة، ورواية، وطريق، ووجه.

فالقراءة: ما كان الخلاف فيها لأحد الأئمة السبعة أو العشرة، أو الأربعة عشر أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطرق.

والرواية : ما كان الخلاف فيه للراوي عن الإمام، واتفقت الطرق عنه.

والطريق: ما كان الخلاف فيه لمن بعد الراوي عن الإمام فنازلًا.

والوجه : هو الخلاف الراجع إلى تخيير القارئ فيه[1].

[1] دراسات في علوم القرآن ٩٣/١.

المبحث الثاني عشر: من أهداف تعليم علم القراءات ما يأتي

(١) تجنب القراءة الشاذة عند التلاوة لكتاب الله تعالى.

(٢) الوقوف على أسرار اختلاف وجوه القراءات وذلك بتوجيهها وبيان ما في ذلك من فوائد معنوية ودلالات شرعية.

(٣) استيعاب الأبيات الضابطة لهذا العلم حتى لا يضيع منه شيء.

(٤) تهيئة طائفة واعية حافظة لكتاب الله بوجوهه المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخلو منهم عصر من العصور مصداقاً لقوله عز وجل {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (الحجر: ٩).

(٥) تيسر قراءته للتالين على أي وجه من تلك الوجوه المتواترة ففي ذلك توسعة على القارئ.

(٦) تقوية اللغة العربية لما لعلم القراءات من مفردات مترادفة ومتنوعة

(٧) بتنوع القراءة يزيد المعنى جمالا

(٨) معرفة الأحكام الفقيه فبعض الخلاف الفقهي بنيي على تنوع اللفظ القرآني.

المبحث الثالث عشر: أول من ألف في علم القراءات

تاريخ التأليف في هذا الفن

لعل أول من جمع هذا العلم في كتاب: الإمام العظيم أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفي سنة ٢٢٤ هـ، فقد ألف كتاب القراءات الذي قال عنه الحافظ الذهبي: ولأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله.

وقيل: إن أول من جمع القراءات وألف فيها: حفص بن عمر الدوري المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ٢. واشتهر في القرن الرابع الهجري الحافظ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، وهو أول من سبع السبعة، وأفرد القراءات السبعة المشهورة في كتاب وتوفي سنة ٣٢٤ هـ.

وفي القرن الخامس اشتهر الحافظ الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف كتاب التيسير في القراءات السبع، والذي صار عمدة القراء بعده فهم يدورون حوله شرحًا ونظمًا، وقراءة وإقراء، وله تصانيف كثيرة في هذا الفن وغيره، قال الحافظ الذهبي: بلغني أن له ماية وعشرين مصنفًا[1]. وقد عد ابن الجزري منها في طبقاته واحدًا وعشرين كتاب. توفي أبو عمرو الداني سنة ٤٤٤هـ.

واشتهر في هذا القرن أيضًا الإمام مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني وقد ألف كتاب لا تعد ولا تحصى في القراءات وعلوم القرآن وغيرها، وذكر ابن الجزري في طبقاته أن له نيفًا وثمانين تأليفا، قلت: وقد وجد الكثير منها، ومن أشهرها التبصرة في القراءات وشرحه الكشف عن وجوه القراءات وعللها، والإبانة عن معاني القراءات، والرعاية في التجويد.

وفي القرن السادس الهجري اشتهر شيخ هذا الفن الذي تسابق العلماء إلى لاميته، وانكبوا عليها انكباب الفراش على النور، تلك هي الشاطبية التي أسماها حرز الأماني ووجه التهاني نظم فيها القراءات السبعة المتواترة في ثلاثة وسبعين وألف بيت، وذاك هو أبو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي.

توفي سنة ٥٩٠ من الهجرة.

وبعده ما زالت العلماء تترى في هذا الفن في كل عصر وقرن، حاملين لواء القرآن آخذين بزمام علومه إقراءً وتطبيقًا، وصارفين الأعمار لخدمته تصنيفًا وتحقيقًا، حتى قيض الله –عز

---

[1] معرفة القراء: ٣٢٧.

وجل- له إمام المحققين ورئيس المقرئين محمد بن الجزري الشافعي، فتتلمذ عليه خلق لا يحصون وألف كتبًا كثيرة أشهرها النشر في القراءات العشر ضمنه السبعة وزاد عليها قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف، ثم اختصره في كتابه تقريب النشر ثم نظم في هذه القراءات العشر منظومة أسماها طيبة النشر، ونظم في القراءات الثلاث الدرة المضية.

ونظم في التجويد المقدمة فيما على قارئه أن يعلمه وقد تداولها أهل هذا الفن وعنوا بها، وممن شرحها ابن الناظم، ثم وضع لها الشيخ خالد الأزهري شرحًا مختصرًا سماه الحواشي الأزهرية، وشرحها أيضًا الشيخ زكريا الأنصاري، والملا علي القاري، وغيرهم.

المبحث الرابع عشر: القراءات المتواترة

تواتر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– "أن القرآن أنزل على سبعة أحرف" –أي: سبعة أوجه من أوجه القراءة– تتضمن مختلف لغات العرب ولهجاتها الفصحى، وعلى رأسها لغة قريش حيث كان نزول القرآن أول ما نزل بها.

وكان صلى الله عليه وسلم يقرئ أصحابه بهذه الأحرف فيذهب كل واحد منهم وهو يقرأ بقراءة غير التي يقرؤها صاحبه.

وتفرق الصحابة في البلاد، وأخذ عنهم الناس القرآن، ثم كثر تنازع الناس واختلافهم في القراءة، حتى خشي حذيفة بن اليمان –رضي الله عنه– أن يصيبهم مثل ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف في كتابهم. لقد كان الصحابة –رضوان الله تعالى عليهم أجمعين– على وعي وإدراك تام لمعنى هذه الأحرف المختلفة والمقصود منها بعد أن علمهم النبي –صلى الله عليه وسلم– أما الناس فلم يصل إدراكهم وفهمهم إلى ما وصل إليه أولئك، ولذلك استقر إجماع الصحابة على أن يجمعوا الأمة على مصحف واحد، فكتب عثمان بن عفان المصاحف وبعث بها إلى الأمصار، وأجمعت الأمة على ما كتبه في هذه المصاحف واطرحوا ما سواه فلم يقرءوا به، وما زال المسلمون على ذلك إلى اليوم.

اعتمد عثمان –رضي الله عنه– في النص الذي كتبه، على العرضة الأخيرة التي عرضها فيها النبي –صلى الله عليه وسلم– القرآن على جبريل مرتين قبل موته، وجعل الأصل في خطه أن يكون على لسان قريش١ عند الاختلاف، وإذا أمكن الجمع بين الأحرف في الخط كتبوه كذلك وإلا اختاروا حرف قريش في الغالب. والقرآن: إنما يتلقى بالرواية كما سبق بيانه، وينقل عبر الدهور في الصدور، فيرويه الجمع العظيم من القراء الضابطين عن شيوخهم، ويتسلسل السند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– ولذلك كان الشرط الأول لقبول القراءة وثبوت قرآنيتها: تواتر السند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– أو استفاضته على الأقل، وقد ثبت عن زيد بن ثابت قوله: القراءة سنة متبعة. ولكي لا يقع القارئ فيما اتفق الصحابة على اطراحه وتركه من الأحرف السبعة ويخرج على إجماعهم فإنهم اشترطوا أيضًا: موافقة القراءة لخط المصاحف العثمانية ورسمها ولو تقديرًا. فإذا لم يحتملها الرسم اعتبرت القراءة شاذة

وإن صح سندها، فلا يقرأ بها القرآن، وبعضهم يزيد شرطًا ثالثًا هو: أن توافق القراءة وجهًا من العربية[1].

[1] قواعد التجويد ص١٩.

المؤلف: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ. ط دار الرسالة .

• أن جميع أصول الوجوه القرائية الثابتة عن الأئمة في القراءات العشر المعتبرة؛ أنها مما قرأ به النبي صلّى الله عليه وسلّم، وهي مما أُنزِلَ، ولا يجوز لأحد أن ينقص منها أو يزيد عليها.

• وأن الاختلاف في بعض المقادير لا يعني وقوع الاجتهاد في الأصول، فالمدُّ أصل صحيح ثابت عند القراء، لكن اختلفوا في مقداره في أنواعه المعروفة عندهم، واختلافهم في المقدار داخل في باب الاجتهاد، لكن وجود المد كأصل في وجوه القراءة لا يدخله الاجتهاد ([1]).

وليس عندنا أن نعرف المتروك (المنسوخ) من غيره سوى ما أثبته الصحابة مما ثبت في العرضة الأخيرة التي استقرَّت القراءة عليها أيام عثمان رضي الله عنه لما جمع الناس على ما ثبتت قراءته في هذه العرضة، وترك ما سواه، فأجمع الصحابة على ذلك، وتركوا ما سواه مما صحَّ عندهم لكن لم يكن كل واحد منهم يعلم برفعه وتركه كما كان يعلمه زيد بن ثابت وغيره رضي الله عنهم ممن كان لهم عناية تامة بالقرآن.

وقد وقع عند بعض من كتب في علاقة الأحرف السبعة بجمع القرآن افتراضات لا يدل عليها دليل نقلي، بل هي من التخريج العقلي المحض، ويظهر أن من أسباب ذلك عدم تبيُّن المراد بالأحرف السبعة.

قراءات مقترحة في موضوع: الأحرف السبعة

١ - «حديث الأحرف السبعة»، للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ. وهو من أنفس ما كُتب في شرح الأحرف السبعة، وفيه تحليلات وفوائد جليلة.

٢ - «الأحرف السبعة ومنْزلة القراءات منها»، للدكتور حسن ضياء الدين عتر. ومما فيه من محاسن: استنباط الفوائد من أحاديث الأحرف السبعة، وإن كانت النتيجة التي وصل إليها في المراد بالأحرف السبعة فيها نظر. وفي صنيع الدكتور حسن ضياء الدين عتر في كتابه توجيه للباحثين في استنطاق الفوائد من الأحاديث التي وردت في الأحرف التي نزل بها القرآن.

---

[1] يقول الدكتور عبد العزيز قارئ: «بعض أوجه الأداء التي يصعب حصول التواتر على نقلها، ولا يُتصور وقوعه؛ كضبط مقادير المدود بالدقة المتناهية المقيسة بالحركات، فإن الاتفاق على ضبط ذلك بتلك الدقة المتناهية شيء فوق طاقة البشر؛ لذلك تجد الروايات مختلفة اختلافاً كبيراً في مقدار مدِّ المتصل مع أنهم جميعاً مجمعون على وجوب مدِّه». حديث الأحرف السبعة (ص١٢٩).

بحوث مقترحة في موضوع: الأحرف السبعة

١ - الاعتناء بالأحاديث الواردة في الأحرف السبعة، واستنباط الفوائد منها.

٢ - تطبيق أوجه الاختلاف بين القراء في سورة من السور للخلوص إلى عدد الأوجه القرائية المختلف فيها في السورة، وتصنيف هذه الأوجه.

٣ - دراسة العلاقة بين اللهجات العربية والأحرف السبعة.

المبحث السادس عشر: من أمثلة اختلاف القراءة

الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَاذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلاَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [النور: ٥٨]، قال: «وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (ثلاثَ عوراتٍ) بنصب الثاء، ورفعها الباقون.

فمن نصب لم يبتدئ به؛ لأنه بدل من قوله: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَاذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلاَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} التقدير: ليستأذنكم هؤلاء لأوقات ثلاث عورات، فلذلك لا يجوز أن يقطع منه.

ومن رفع جاز له الابتداء به لأنه مستأنف، وذلك أنه يوقعه على إضمار مبتدأ؛ تقديره: هذه ثلاث عورات، أو يرفعه بالابتداء، والخبر في قوله {لَكُمْ}» [1].

[1] التذكرة في القراءات لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم (٢:٥٧١).

المبحث السابع عشر: **مصطلحات العلماء في الوقف**

يمكن تقسيم مصطلحات العلماء في الوقف إلى قسمين رئيسين:

الأول: من عمد إلى بيان أماكن الوقوف الجائزة، دون النظر إلى مراتبها، أو إلى ما لا يصح الوقف عليه: وعلى ذلك كتاب «التمام» لنافع (ت١٦٩هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ) (٢)، وعلى هذا سار المغاربة حتى اليوم، فهم لا يدوِّنون في مصاحفهم إلا المكان الصالح للوقف دون تقسيمٍ له إلى مراتب، وقد عملُوا بوقوف محمد بن جمعة المعروف بالهبطي (ت٩٣٠هـ).

والكتابة على هذا النحو قليلة بالنسبة للقسم الذي سيجيء بعدها.

الثاني: من قسَّم الوقوف إلى مراتب:

ويمكن حصر المدونات في هذا إلى ثلاثة أنواع:

الأول: التقسيم المبني على اللفظ والمعنى: وهذه التقسيمات مبنية على المعنى من حيث تمامه أو نقصه، وبين التمام والنقص مراتب اختلف العلماء في تقديرها اختلافاً كثيراً، وأشهر هذه التقسيمات القسمة الرباعية، وهي: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح.

ومن قسم إلى أربعة أقسام قد يزيد مراتب إلى هذه الوقوف؛ كالصالح، والجائز، والمفهوم، وغيرها. كما قد يجعل بعضهم كل قسم من الأقسام الأربعة على قسمين: التام والأتم، والكافي والأكفى، والحسن والأحسن، والقبيح والأقبح. وهذا التقسيم الرباعي للوقوف المبني على اللفظ والمعنى يُنظرُ فيه إلى تمام الانقطاع من عدمه.

فالتَّام: ما انقطع عنه ما بعده لفظاً (إعراباً) ومعنى.

كالوقف على (المفلحون) من قوله تعالى {وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [البقرة: ٥]؛ لأنَّ قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ} [البقرة: ٦]، لا علاقة لها بما قبلها لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ، فلو ابتدأت بالقراءة بها لأفهمت معنى تامّاً، ولا حاجة لك بأن تبدأ بما قبلها.

والكافي: ما تعلق به ما بعده من جهة المعنى دون اللفظ (الإعراب).

ومن أمثلته الوقف على رأس الآية من قوله تعالى: {أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ} [البقرة: ٦]، ثمَّ البدء بقوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ} [البقرة: ٧]، فالجملة الأولى من قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ} [البقرة: ٦] مستقلة بمعناها بحيث لو قطع السامع قراءته عليها لأفهم معنى واضحاً مستقلاً، فلو قرأ بقوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ} ابتداءً، لظهر للسامع أن هذه الجملة مرتبطة بما قبلها من جهة اللفظ دون الإعراب، فهي مستقلة إعراباً، ومرتبطة لفظاً بدلالة الضمير في قوله {قُلُوبِهِمْ}، حيث يعود على ظاهر سابق، وهو قوله: {الَّذِينَ كَفَرُوا}.

والحسن: ما تعلق به ما بعده من جهة اللفظ (الإعراب)، مع كون الجملة الموقوف عليها تامَّة في ذاتها.

ومن أمثلته: الوقف على قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ}، ثم البدء بقوله تعالى: {رَبِّ الْعَالَمِينَ}، فجملة الحمد لله مستقلة بنفسها معنى وإعراباً، بحيث لو لم يكن بعدها كلام لكان الوقف تامّاً، لكن جملة {رَبِّ الْعَالَمِينَ} مرتبطة إعراباً بالجملة قبلها، فربِّ صفة للفظ الجلالة، ولا يوقف على الموصوف دون الصفة؛ لأنَّ البدء بها يدل على انقطاعها عما قبلها مع أنها تامة الاتصال.

والقبيح: ما اشتد تعلقه بما بعده الذي لا يفهم إلا به، أو ما أدخل في جملة تامة فصار في حكمها وهو ليس منها.

ومن أمثلة ما اشتد تعلقه بما قبله بحيث لا يُفهم منه معنى: الوقف على قوله تعالى: {كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا} [البقرة: ٢٥]؛ فإن الكلام ناقصٌ؛ لأن قوله تعالى: {قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ} هو تمام الكلام. ومن أمثلة ما أدخل في جملة تامة فصار في حكمها وهو ليس منها الوقف على قوله تعالى: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى} [الأنعام: ٣٦]؛ لأن الموتى لا يسمعون، بل لهم حكم آخر، وهو {وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} [الأنعام: ٣٦].

وهذا القسم هو الذي سارت عليه أغلب كتب الوقف والابتداء، فالكثرة الكاثرة اعتمدت هذه القسمة الرباعية على تفاوت بينها في الزيادة عليها، ومن أشهر الكتب في هذا:

١ - كتاب «إيضاح الوقف والابتداء»، لأبي بكر محمد بن القاسم، لمعروف بابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) (١).

٢ - كتاب «القطع والائتناف»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس (ت٣٣٨هـ).

٣ - «المكتفى في الوقف والابتداء»، لأبي عمرو عثمان بن سعيد المعروف بالداني (ت٤٤٤هـ).

٤ - «منار الهدى في الوقف والابتداء»، لأحمد بن عبد الكريم المعروف بالأشموني (من أعيان القرن الحادي عشر).

الثاني: وقوف محمد بن طيفور المعروف بالسجاوندي (ت٥٦٠هـ)، وقد جعل أقسامه على ستِّ مراتب وهي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص لضرورة، والممنوع.

وقد عرَّف وقوفه هذه، وإليك ما قاله:

١ - الوقف اللازم، ورمزه (م)، قال: «فاللازم من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غَيَّرَ المرام، وشَنَّع معنى الكلام» (٢). ثم ذكر أمثلة لهذا النوع من الوقف، وهو من الوقوف المشهورة والمتداولة في مصاحف المشرق العربي ومصر.

٢ - الوقف المطلق، ورمزه (ط)، قال: «ما يحسن الابتداء بما بعده» (٣).

وقد ذكر السجاوندي أمثلة الوقف المطلق، وأطال فيها؛ كالاسم المبتدأ، والفعل المستأنف، ومفعول المحذوف ... إلخ[1]

الوقف الجائز، ورمزه (ج)، قال: «وأما الجائز: فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين» (١).

ثم ذكر بعد هذا التعريف أمثلة للجائز، فقال: «كقوله تعالى: {وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ} [البقرة: ٤]؛ لأن واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة» (٢).

---

[1] المحرر في علوم القرآن ٢٥٧.

المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار

الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي.

٤ - الوقف المجوز لوجه، ورمزه (ز)، قال: «والمجوز لوجه؛ كقوله تعالى: {أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ} [البقرة: ٨٦]؛ لأن الفاء في قوله: {فَلاَ يُخَفَّفُ} لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء لا حقيقة الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يُري للفصل وجهاً.

وقوله: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ} [البقرة: ٨٩]؛ لأن فاء الجواب والجزاء آكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله: {فَلَعْنَةُ اللَّهِ} في وجه الفصل أضعف» (٣).

٥ - الوقف المرخص لضرورة، ورمزه (ص)، قال: «والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكن يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود، لأن ما بعده جملة مفهومة؛ كقوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بِنَاءً} [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: {وَأَنْزَلَ} (٤) [البقرة: ٢٢] لا يستغني عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى صريح المذكور قبله غير أنها جملة مفهومة لكون الضمير مستكناً، وإن كان لا يبرز إلى النطق»

المبحث الثامن عشر: الشاذ من القراءة

وهو: ما لم يصح سنده ونقل ابن الجوزي عن مكي بن أبي طالب في تعريف الشاذ أنه: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، ولا وجه في العربية، والمؤلفات في القراءات الشاذة كثيرة، ومن أمثلة ما نقله غير ثقة. كما قال ابن الجزري. كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السميفع وأبي السمال وغيرهما في {نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ} ننحيك بالحاء المهملة، "وتكون لمن خَلَفَك آية" بفتح سكون اللام.. وكالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة رحمه الله "إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ" برفع الهاء ونصب الهمزة.. وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها.

ومثال ما نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جدًّا، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع "معائش"بالهمز وما رواه يحيى عن ابن عامر من فتح ياء "أدريَ أقريب" مع إثبات الهمزة[1]

[1] النشر: ابن الجزري ج١ ص١٤، ١٦ "بتصرف يسير".

المبحث التاسع عشر: الموضوع

وهي التي لا أصل لها، أي ما روي بلا إسناد، وذلك أن القراءات توقيفية، قال ابن الجزري: "وبقي قسم مردود أيضًا، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة، فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر" ومثاله قراءة "مَلَكَ يوم الدين" بصيغة الماضي [1] الوضع أشد ضعف من الشاذ لأن القراءة الشاذة ضعفت سندا أما الموضوع هي مكذوبة لم تنقل عن القراء ولا الصحابة.

حكم هذه القراءات:

وقد لخص الأستاذ عبد الفتاح القاضي حكم هذه القراءات فأجاد حيث قال:

"والحاصل أن القراءة إن خالفت العربية أو الرسم فهي مردودة إجماعًا، ولو كانت منقولة عن ثقة مع أن ذلك بعيد، بل لا يكاد يوجد".

وإن وافقت العربية والرسم ونقلت بطريق التواتر فهي مقبولة، إجماعًا.

وإن وافقت العربية والرسم ونقلت عن الثقات بطريق الآحاد فقد اختلف فيها، فذهب الجمهور إلى ردها وعدم جواز القراءة بها في الصلاة وغيرها. سواء اشتهرت واستفاضت أم لا.

وذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري إلى قبولها وصحة القراءة بها، بشرط اشتهارها واستفاضتها، أمّا إذا لم تبلغ حد الاشتهار والاستفاضة فالظاهر المنع من القراءة بها إجماعًا.

ومن هنا يعلم أن الشاذ عند الجمهور ما لم يثبت بطريق التواتر، وعند مكي ومن وافقه ما خالف الرسم أو العربية ولو كان منقولًا عن الثقات، أو ما وافق الرسم والعربية ونقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولكن لم يتلق بالقبول، ولم يبلغ درجة الاستفاضة والشهرة.

إلى أن قال: وإذ قد علمت أن القراءة الشاذة لا تجوز القراءة بها مطلقًا فاعلم أنه يجوز تعلمها وتعليمها، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى واستنباط الأحكام الشرعية منها على القول بصحة الاحتجاج بها، والاستدلال بها على وجه من وجوه اللغة العربية، وفتاوى العلماء قديمًا وحديثًا مطبقة على ذلك والله تعالى أعلم[2].

---

[1] البحر المحيط: لأبي حيان ج١ ص٢٠؛ والكشاف: الزمخشري ج١ ص٩.

[2] القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: عبد الفتاح القاضي، ص١٠.

- **القراء.**

التعريف: القراء جمع قارئ وهو على ثلاث مراتب:

١. المبتدئ: وهو من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثًا من القراءات.

٢. المتوسط: إلى أربع أو خمس.

٣. المنتهي: وهو من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها.

- **المقرئ**

فهو: العالم بالقراءات، رواها مشافهة، فلو حفظ الشاطبية مثلًا فليس له أن يقرأ بما فيها، إن لم يشافه من شوفه به مسلسلًا؛ لأن في القراءات شيئًا لا يحكم إلا بالسماع والمشافهة[١].

[١] لطائف الإشارات: القسطلاني، ج١ ص١٧١؛ وإتحاف فضلاء البشر: البنا، ص٦٨.

المبحث العشرون: حكم الجمع

وسئل ابن تيمية رحمه الله عن (جمع القراءات السبع) هل هو سنة أم بدعة، وهل جمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا، وهل لجامعها مزية ثواب على من قرأ برواية [واحدة] أم لا؟

فأجاب رحمه الله: الحمد لله، أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. فمعرفة القراءة التي كان النبي صلا الله عليه وسلم يقرأ بها، أو فقرهم على القراءة بها، أو يأذن لهم وقد قرأوا بها، سنة. والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة.

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة.

تمت بحمد الله ومنه[1]

---

[1] مقدمة في أصول التفسير ص ٥٣.

المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ).

المبحث الحادي والعشرون: الفرق بين القراءة المتواترة والشاذة

أنهم حرروا القراءات وفرقوا بين المتواتر والشاذ، وجعلوا قواعد لا يثبت القرآن إلا بها وهي:

أولاً: الإسناد المتصل للقراءة في كل طبقة.

ثانياً: موافقة القراءة لوجه نحوي.

ثالثاً: أن يحتملها الرسم العثماني.

وكل قراءة لا تتوفر فيها هذه الشروط، فاعتبرها العلماء شاذة لا تسمى قرآناً، ولا تجوز القراءة بها[١]

[١] طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٧.

المبحث الثاني والعشرون: وجوه القراءات

أولاً: قرأ الجمهور {الحمد للّهِ} بضمّ دال الحمد، وقرأ سفيانُ بن عُيَيّنة (الحمدَ الله) بالنصب، قال ابن الأنباري: ويجوز نصبه على المصدر بتقدير أحمد الله. قال أبو حيان: وقراءة الرفع أمكنُ في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة، لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأنّ الحمد مستقرّ لله تعالى أي حمدُه وحمدُ غيره.

ثانياً: قرأ الجمهور {ربّ العالمين} بكسر الباء وقرأ زيد بن عليّ {ربَّ العالمين} بالنصب على المدح أي أمدح ربّ العالمين، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها كما نبّه عليه أبو حيّان وغيره. قال القرطبي: يجوز الرفع والنصب في {ربّ} فالنصبُ على المدح، والرفع على القطع أي هو ربّ العالمين.

ثالثاً: قرأ الجمهور {مَالِك يومِ الدّينِ} على وزن فاعل مالك وقرأ ابن كثير وابن عمر وأبو الدرداء {مَلِك} بفتح الميم مع كسر اللام. قال ابن الجوزي: وقراءة (مَلِك) أظهر في المدح لأن كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً. وقال ابن الأنباري: وفي مالك خمسُ قراءات وهي: مالك، ومَلِك، ومَلْك، ومليك، ومَلاَك.

رابعاً: قرأ الجمهور {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} بضم الباء، وقرأ زيد بن علي {نعبِد} بكسر النون، وقرأ الحسن وأبو المتوكل {إيّاك يُعبد} بضم الياء وفتح الباء.

خامساً: قرأ الجمهور {اهدنا الصراط المستقيم} بالصّاد وهي لغة قريش، وقرأ مجاهد وابن محيصن (السّراط) بالسّين على الأصل. قال الفرّاء: اللغة الجيّدة بالصاد وهي اللغة الفصحى، وعامة العرب يجعلونها سيناً، فمن قرأ بالسين فعلى أصل الكلمة، ومن قرأ بالصّاد فلأنها أخفّ على اللّسان.

وجوه الإعراب

أولاً: {بِسمِ الله الرحمن الرَّحِيمِ} الجار والمجرور في {بِسمِ الله} اختلف فيه النحويون على وجهين:

أ – مذهب البصريين: أنه في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ابتدائي بسم الله.

ب – مذهب الكوفيين: أنه في موضع نصب بفعل مقدّر وتقديره: ابتدأتُ بسم الله.[1]

[1] روائع البيان تفسير آيات الأحكام ١/٤٦.
المؤلف: محمد علي الصابوني
طبع على نفقة: حسن عباس الشربتلي
ط – دمشق، مؤسسة مناهل العرفان – بيروت.

المبحث الثالث والعشرون: أصل القراءات القرآنية

القراءات القرآنية من أهم علوم القرآن، صرف إليها العلماء كثيرا من عنايتهم وجهودهم من لدن عصر الصحابة، رضوان الله عليهم، إلى عصرنا هذا، رواية وتعليقا وتأليفا، وموضوع القراءات شديد الصلة بنص القرآن الكريم، لأنه يعنى بكيفية النطق بألفاظ القرآن، وتحقيق الروايات المنقولة في ذلك عن أئمة القراءة.

وقد صار كثير من مباحث هذا العلم أقرب إلى دائرة البحث التأريخي بعد أن انتشرت في معظم بلدان العالم الإسلامي قراءة واحدة من القراءات القديمة المشهورة، وهي قراءة عاصم بن أبي النّجود الكوفي، المتوفى سنة ١٢٧ هـ، التي تضبط عليها أكثر المصاحف المطبوعة في عصرنا، وزالت القراءات الأخرى من ميادين التلاوة والتعبد بقراءة القرآن، إلى ميادين البحث والدراسة والرواية في دور العلم ومعاهد الإقراء[١].

وهناك سببان، في الأقل، يحملان الدارس على النظر في موضوع القراءات والبحث في أصلها، الأوّل: انتشار التسجيل الصوتي لقراءات قرآنية غير قراءة عاصم، يعجز كثير من الناس في زماننا عن فهم حقيقتها ومعرفة أصلها، فتكون لذلك موضع تساؤل وتشويش لا يزيله إلا الوقوف على تأريخ هذا الموضوع وتفصيلاته.

والثاني: إن علم القراءات من أكثر علوم القرآن الكريم بحثا وتأليفا[٢]،

---

[١] محاضرات في علوم القرآن ١٠٥.

المؤلف: أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي

الناشر: دار عمار – عمان.

[٢] النووي: التبيان ص ٢٧، والزركشي: البرهان ١/ ٤٧١.

المبحث الرابع والعشرون: المصطلحات التي كانت مشتهرة بين القراء

وهنا نحتاج إلى دراسة الاعتراض على القراءات عند المتقدمين، وكيفية الخلوص منه إلى القول بالتواتر عند المتأخرين. وموضوع الاعتراض على القراءات مما لا خفاء فيه، لكن البحث والتحرير فيه قليل جدّاً.

ومن أمثلة ذلك:

١ – روى البخاري بسنده عن ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلّم «أَرَأَيْتِ قَوْلَهُ: {حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا} [يوسف: ١١٠] أَوْ كُذِبُوا. قَالَتْ: بَلْ كَذَّبَهُمْ قَوْمُهُمْ. فَقُلْتُ: وَاللهِ لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ وَمَا هُوَ بِالظَّنِّ. فَقَالَتْ: يَا عُرَيَّةُ، لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ. قُلْتُ: فَلَعَلَّهَا أَوْ كُذِبُوا. قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا، وَأَمَّا هَذِهِ الآيَةُ قَالَتْ: هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ، وَطَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلاَءُ، وَاسْتَاخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَتْ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللهِ» ([1]).

فهذه عائشة رضي الله عنها لم تر قراءة «كُذِبوا» بالتخفيف، واعتمدت ما تعرفه ن قراءة التثقيل، ورأت أن في قراءة التخفيف معنى غير لائق بالأنبياء عليهم السلام فمنعته، واعترضت على قراءة التخفيف لأجل ما تحتمله من هذا المعنى[2].

– روى الحاكم في المستدرك بسنده . ورواه غيره . عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: قرأ عبد الله رضي الله عنه: {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ} [الصافات: ١٢] بضم التاء (عجبتُ)، قال شريح: «إن الله لا يعجب من شيء إنما يعجب من لا يعلم»، قال الأعمش: فذكرت

[1] صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، ورقم الحديث (٣٣٨٩).

[2] شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٢٤١.

المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار

اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر

ط: دار ابن الجوزي.

لإبراهيم فقال: إن شريحاً كان يعجبه رأيه إن عبد الله كان أعلم من شريح، وكان عبد الله يقرؤها: «بل عجبتُ»[1]

[1] أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب التفسير، ورقم الحديث (٣٦٦١).

المبحث الخامس والعشرون: حكم الطعن في القراءات

لا يفوتنا ونحن ننهي الحديث عن الطاعنين أن نذكر حكم الطعن في القراءات القرآنية المتواترة فنقول : إن من العلماء من يهوّن أمر الطعن في القراءات ظنًا منه أن الخلاف في القراءات لا يعدو أن يكون لونًا من ألوان الاختلاف في الاجتهادات الفقهية ، وهذا وهم باطل ، ذلك أن مصدر الاختلاف بين القراءات هو الوحي ، بينما منشأ الاختلاف في الفقه هو الاجتهاد المبني على النظر الذي قد يصيب وقد يخطئ .

قال أبو جعفر النحاس: السلامة ـ عند أهل الدين ـ إذا صحت القراءات ألا يقال: " إحداهما أجود " ، لأنهما جميعًا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيأثم من قال بذلك ، ذلك لأن اختلاف القراء ـ عند المسلمين ـ صواب بإطلاق ، وليس كاختلاف الفقهاء صوابًا يحتمل الخطأ ، ولا نعلم أحدًا من الصحابة من كان يفضل قراءة على قراءة ، بل ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أي وجه ، كما قال السيوطي(الاتقان) فلئن كان المرجّح لقراءة على قراءة آثمًا ، فما بالك بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة " .

قال الألوسي في شأن من يطعن في القراءة وذلك في صدد رده على الزمخشري في تشنيعه لقراءة ابن عامر: " إنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا لا نقلاً وسماعًا كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبيّن منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى "[1]

---

[1] روح المعاني ٢٣/٨.

المبحث السادس والعشرون: الأسانيد وعرضها

اهتم ابن الجزري ـ رحمه الله ـ بذكر أسانيد القراءات إلى من تلقوها عن النبي – صلى الله عليه وسلم, وذلك أن الإسناد واتصاله من خصائص هذه الأمة , يأخذه الآخر عن الأول , ومن فوائد الأسانيد: معرفة المتواتر من الآحاد , والشاذ.

قال الإمام ابن الجزري –رحمه الله– بعد ذكره أسانيد القراءات وطرقها : "وإنما ذكرت هذه الطرق , وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب , ليعلم مقدار علو الإسناد , وأنه كما قال يحي بن معين –رحمه الله– الإسناد العالي قربة إلى الله تعالى , وإلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – , وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته : ما تشتهي ؟ فقال : بيت خال ، وإسناد عال ، وقال احمد بن حنبل الإسناد العالي سنة عمن سلف "[١]

[١] النشر في القراءات العشر (١٩٧/١).

المبحث السابع والعشرون: بعض ما جاء في الرواية عند العلماء

إن المؤلفات المتقدمة في رسم المصحف لم يصل إلينا منها شيء، إلا أن بعض المؤلفات في هجاء المصاحف التي تأتي متأخرة، قد نقلت ما جاء في تلك الكتب رواية، فنجد المؤلف يسند ما يذكره في كتابه إلى الأئمة المتقدمين، إضافة إلى ما قد يدونه من رؤيته وملاحظته، ونقله عن مصاحف عصره.

وإني قد لاحظت أن رواية الرسم سارت جنبا إلى جنب مع رواية القراءة، بل إن الرسم عده علماء القراءات ركنا من أركان قبول القراءة، لذلك نجد أن المؤلفين في القراءات لم تخل كتبهم من الكلام على الرسم، فعقدوا له بابا، وما ذلك إلا لبيان أن الرسم له تعلق كبير بالقراءة.

قال أبو العباس المهدوي (ت ٤٣٠ هـ): «إذ لا يصح بعض ما اختلف القراءة فيه دون معرفته» (١) أي رسم المصاحف فقد ظهر في كل مصر من الأمصار إمام روى ما في مصحف بلده، وكان يومها لا يفصل بين رواية القراءة ورواية الرسم، فقد روى أئمة القراءات وصف هجاء الكلمات إلى جانب روايتهم للقراءات، لشدة الصلة الوثيقة بين الرسم والقراءة[١].

---

[١] كتاب هجاء مصاحف الأمصار ص ٧٥.

المبحث الثامن والعشرون: تاريخ القراءات

المبحث الأول القراءات في زمن الرسول صلّى الله عليه وسلّم أصبح من المسلّم به- كما رأينا- أن باب الاجتهاد منقطع تماما فيما يتعلق برواية القرآن الكريم- تلاوته وأدائه- وليس لعلماء القراءة في هذا الباب أدنى اجتهاد، إلا في حدود ضبط الرواية عن المعصوم صلّى الله عليه وسلّم.

وبذلك فإن سائر القراءات المتواترة قرأ بها النّبي صلّى الله عليه وسلّم وأقرأ عليها، ويلزم التسليم هنا أن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قرأ بتحقيق الهمزات، وقرأ بتسهيلها، وقرأ بتغييرها، وقرأ بإسقاطها، وقرأ بفتح الألف، والتقليل فيها، واجتماعها، والإمالة فيها، وقرأ بالإدغام الصغير، والإدغام الكبير، وقرأ بالفصل بين الحروف المدغمة.

وقرأ كذلك بسائر الفرشيات التي تنسب إلى الأئمة العشرة؛ إذ ثبت بأسانيدهم المتواترة أنهم تلقوا ذلك كله عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

ولم يكن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قد قسم هذه الاختيارات إلى وجوه محسومة: سبعة أو عشرة، بل ترك لأصحابه الاختيار منها، بحسب ما تلقوه واستقامت عليه ألسنتهم.

ولو قدر أن يكون في عهد الصحابة من يهتم بحسم مسائل القراءة على الوجه الذي نهجته الشيوخ فيما بعد، لانتهى إلى الأمر ذاته الذي انتهوا إليه، ولكنه صلّى الله عليه وسلّم مات وأمر الاختيار هذا مشاع في الأمة، يتخير منه القرّاء من الصحابة ما يرغبون، بشرط أن يكونوا قد سمعوه من المعصوم صلّى الله عليه وسلّم في مقام.

وتجب الإشارة هنا إلى أن ما روي عن الصحابة من اختيارات في القراءة مما لم يدرج في المتواتر ليس له حظ من القبول، ويحرم اعتقاد أنه من القرآن، وهو على كل حال

ليس إلا اختيارات لبعض الكلمات لا يجتمع منها بحال نص قرآني كامل، ويجب حمله على أحد الوجوه الثلاثة الآتية:

١ - الطعن في إسناد هذه الرواية، وهذا من باب تحصيل الحاصل، إذ القرآن لا يقبل إلا متواترا، فما لم تندرج هذه الرواية في المتواتر؛ فهي حكما ليست من القرآن الكريم، والمتواتر كله مضبوط محفوظ مدوّن.

٢ – حمل ذلك على أن الصحابي أراد بذلك التفسير، فأدرجه في مصحفه، أو لقنه للمتلقي على أنه تفسير للنّص القرآني وليس جزءا منه.

٣ – حمل ذلك على أنه وهم من الصحابي، أو من الراوي المتلقّي عنه، وأنه لا يقاوم الصحيح المروي عن الصحابي نفسه بأسانيد التواتر المحفوظة.

ومن الأمثلة على ذلك المردود مما أورده بعض علماء القراءات:

١ – روي عن علي رضي الله عنه: (يريد ينقاص) بدلا من (يريد أن ينقض) ([1]).

٢ – ونسب إليه أيضا: (فمن خاف من موص حيفا) بدلا من (جنفا) ([2]).

٣ – قرأ أبي بن كعب رضي الله عنه: (وغير الضّالين) بدلا من (ولا الضالين) ([3]).

٤ – وقرأ أيضا: (للذين يقسمون من نسائهم) بدلا من (للذين يؤلون) ([4]).

نماذج من وجوه القراءات المتواترة التي غابت عن الرسم بسبب شكل القرآن

م/ السورة والآية/ الرسم قبل الشكل/ رسم المصحف الشائع (١) / الوجوه الغائبة من المتواتر

١ – / البقرة: ٢/ ٢٨/ ترجعون/ ترجعون/ ترجعون: يعقوب.

٢ – / البقرة: ٢/ ٣٨/ فلا خوف عليهم/ فلا خوف عليهم/ فلا خوف عليهم: يعقوب.

٣ – / الأعراف: ٧/ ١٤٦/ سبيل الرسد/ سبيل الرّشد/ سبيل الرّشد: قراءة حمزة، والكسائي.

٤ – / الأعراف: ٧/ ١٤٨/ حليهم/ حليّهم/ حليهم: يعقوب.

حليّهم: حمزة، والكسائي.

٥ – / آل عمران: ٣/ ٢٧/ الميت/ الميّت/ الميت: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة.

٦ – / النّساء: ٤/ ٥٨/ بامركم/ يأمركم/ يأمركم: أبو عمرو بخلف عن الدوري.

[1] انظر المحتسب لابن جني ٢/ ٣١.

[2] انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٢٤.

[3] انظر البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٤.

[4] انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ١٨٠ م ورواها أيضا عن ابن عباس الطبري في جامع البيان.

يامركم: ورش، والسوسي، وأبو جعفر./ السورة والآية/ الرسم قبل الشكل/ رسم المصحف الشائع/ الوجوه الغائبة من المتواتر

٧ - / المائدة: ٥/ ٣٢/ رسلنا/ رسلنا/ رسلنا: أبو عمرو.

٨ - / الأنعام: ٦/ ٧٤/ ازر/ ءازر/ ءازر: يعقوب.

٩ - / الأعراف: ٧/ ١٣٨/ يعكفون/ يعكفون/ يعكفون: حمزة، والكسائي، وخلف.

١٠ - / التّوبة: ٩/ ٥٧/ مدحلا/ مدّخلا/ مدخلا: يعقوب.

١١ - / هود: ١١/ ١١٤/ رلفا/ زلفا/ زلفا: أبو جعفر.

١٢ - / الكهف: ١٨/ ٢٢/ ربى/ ربّي/ ربّي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

١٣ - / النّور: ٢٤/ ٥٥/ استخلف/ استخلف/ استخلف: شعبة.

١٤ - / الرّوم: ٣٠/ ٢٤/ ينزل/ ينزّل/ ينزل: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

١٥ - / فاطر: ٣٥/ ١١/ ينقص/ ينقص/ ينقص: يعقوب.

١٦ - / الحديد: ٥٧/ ٨/ أحد ميثاقكم/ أخذ ميثاقكم/ أخذ ميثاقكم: أبو عمرو[١].

---

[١] القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ٩٩/١.

المؤلف: محمد حبش.

ط دار الفكر – دمشق.

خاتمة البحث: بعد عرض البحث توصل الباحث إلى نتائج أهمها

١- تواتر الأدلة الشرعية لإثبات علم القراءات

٢- علم القراءات من العلوم الشاملة التي تدخل في اللغة والفقه وغيرها من العلوم.

٣- علم القراءات علم متواتر لايضره القدح فيه.

٤- مصادر علم القراءات متنوعة من قرآن وأثر.

٥- فمن تلك الفوائد التخفيف على هذه الأمة والتيسير عليها، يدل على هذا الأمر تواتر قراءة القرآن إلينا بأكثر من وجه؛ وتلقي الأمة ذلك بالقبول سلفًا وخلفًا من غير نكير. وقد نبه إلى هذه الفائدة أئمة هذا الشأن من أمثال ابن قتيبة، وابن الجزري، وغيرهما.

٦- إظهار نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز. وبيان ذلك أن كل قراءة بمنزلة الآية، وتنوع اللفظ بكلمة واحدة تقوم مقام عدة آيات، فلو كان كل لفظٍ آية لكان في ذلك تطويلاً وخروجاً عن سَنَن البلاغة العربية ونهجها.

٧- ومن ذلك أيضًا إعظام أجور هذه الأمة، من جهة أنهم يبذلون أقصى جهدهم في تتبع معاني ألفاظه، واستنباط حِكَمِهِ وأحكامه، فضلاً على ما في تلاوته – بقراءاته المختلفة – من مزيد الثواب وجزيل الفضل، تحقيقاً وتصديقاً لما أخبر به الصادق المصدوق، بقوله: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

